

# فك شيفرة IFRS9 هكذا ترسمك المصارف من المال العام

للمؤسسات والشركات (المصارف مثلاً) لاحتساب وعرض الأرباح والخسائر والمؤونات والموجودات وغيرها من البنود المحاسبية. بمعنى آخر، يسعى المجلس إلى خلق لغة محاسبية عالمية مشتركة تمكّن أصحاب العلاقة من عرض البيانات، وقراءتها بحسب قواعد ثابتة ومعترف بها.

تهدف هذه المعايير أولاً إلى تعزيز الفعالية الاقتصادية لهذه الشركات، إذ يساهم وضعها وفق أسس عالمية في عرض بياناتها بشكل أوضح وأدق للمستثمرين. كما تساهم وفق المجلس نفسه في تطوير القدرة على المساءلة، في ظل وجود معطيات معروضة بحسب معايير ومعطيات قابلة للمقارنة عالمياً. ويعتمد المجلس إصدارات مختلفة (مثل المعيار 9) لمعالجة أنواع محدّدة من البيانات المحاسبية.

في حالة المصارف، وفي حالة المعيار 9 بالتحديد، من المفترض أن يساهم المعيار هذا أيضاً في تقليص تعرّض المصارف للمخاطر، عبر فرض تكوين مؤونات ضمن ميزانيات المصارف (أي احتياطي مالي يُقتطع من الأرباح أو زيادة رأس المال وتغطية المساهمين للنقص)، لمواجهة احتمالات الخسائر المتتالية عن التعرّض في إيفاء القروض.

ورغم أنّ هذا الاحتياطي هو ضمن ميزانيات المصارف، وهو يخص المصارف وملاءتها والمخاطر التي تتعرّض لها، قام المصرف المركزي بتكوين هذه المؤونات الخاصة نيابة عن المساهمين ولمصلحة زيادة ثروتهم، من خلال الهندسات المالية الشهيرة والأرباح الاستثنائية الناتجة منها، أي من المال العام.

## قصة المعيار 9

تعود قصة المعيار 9 أو IFRS9 إلى الدروس المستخلصة من الأزمة المالية العالمية سنة 2008. في ذلك الوقت، كانت المؤسسات المالية والمصارف تقتطع من أرباحها مؤونات عامة كاحتياطي، كما كانت تشكّل مؤونات خاصة لمواجهة الخسائر الناتجة من القروض التي تعرّضت أصلاً. ولم تكن المصارف تميّز خلال هذه العملية بين المقترضين بحسب حجم المخاطر (أو احتمال التعرّض مستقبلاً) طالما

## المؤونات المطلوب تكوينها هي اموال خاصة بالمصارف واصحابها

### معايير من أجل المصارف

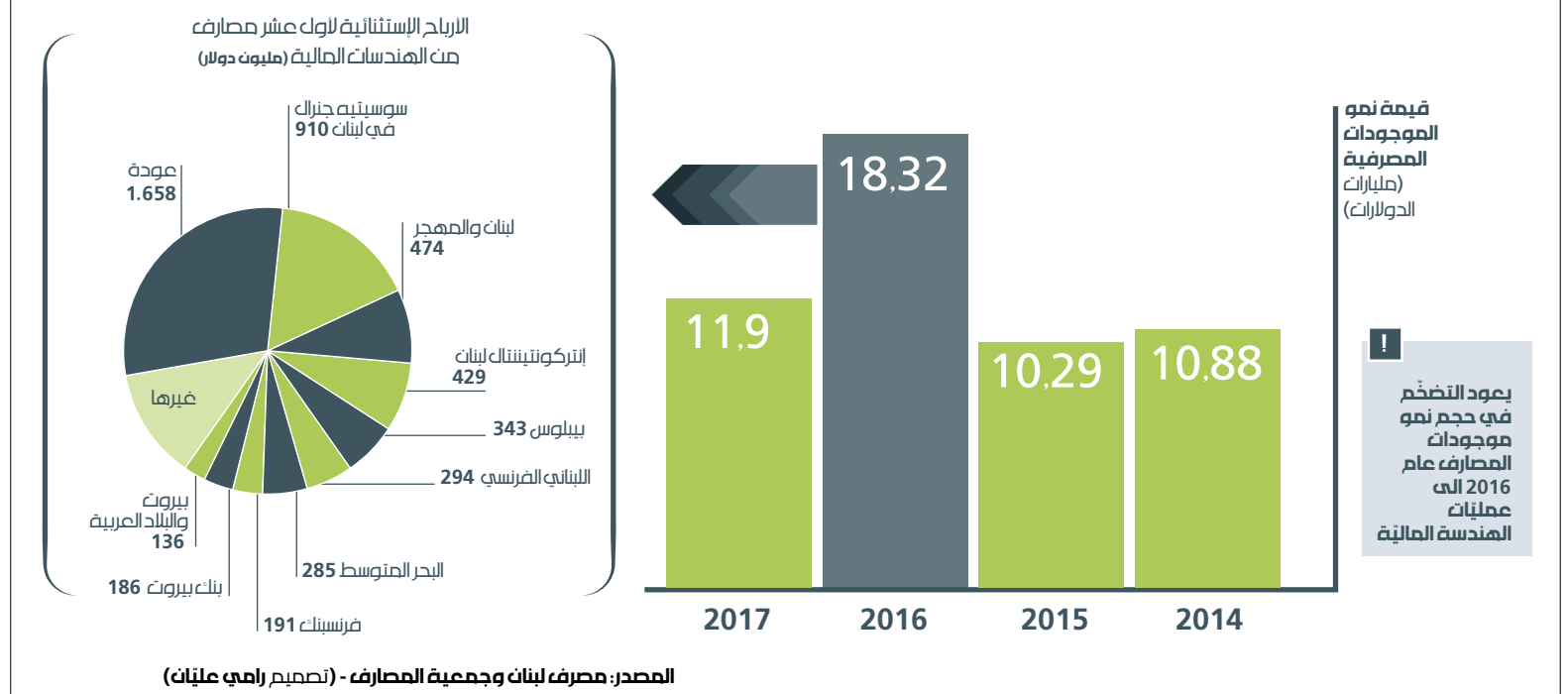
IFRS9 أو المعيار 9 هو واحد من المعايير التي أقرّها "مجلس معايير المحاسبة الدولية"، وهو مجلس تشرف عليه "مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي"، التي تعرّف عن نفسها كمؤسسة غير حكومية مستقلة، تعمل على تطوير معايير خاصة لإعداد التقارير المالية، كما تسعى إلى تشجيع الالتزام الصارم بها. وإذا أردنا تبسيط فكرة المعايير، فهي ببساطة الأسس والضوابط والتفسيرات التي يضعها المجلس

### علي هاشم

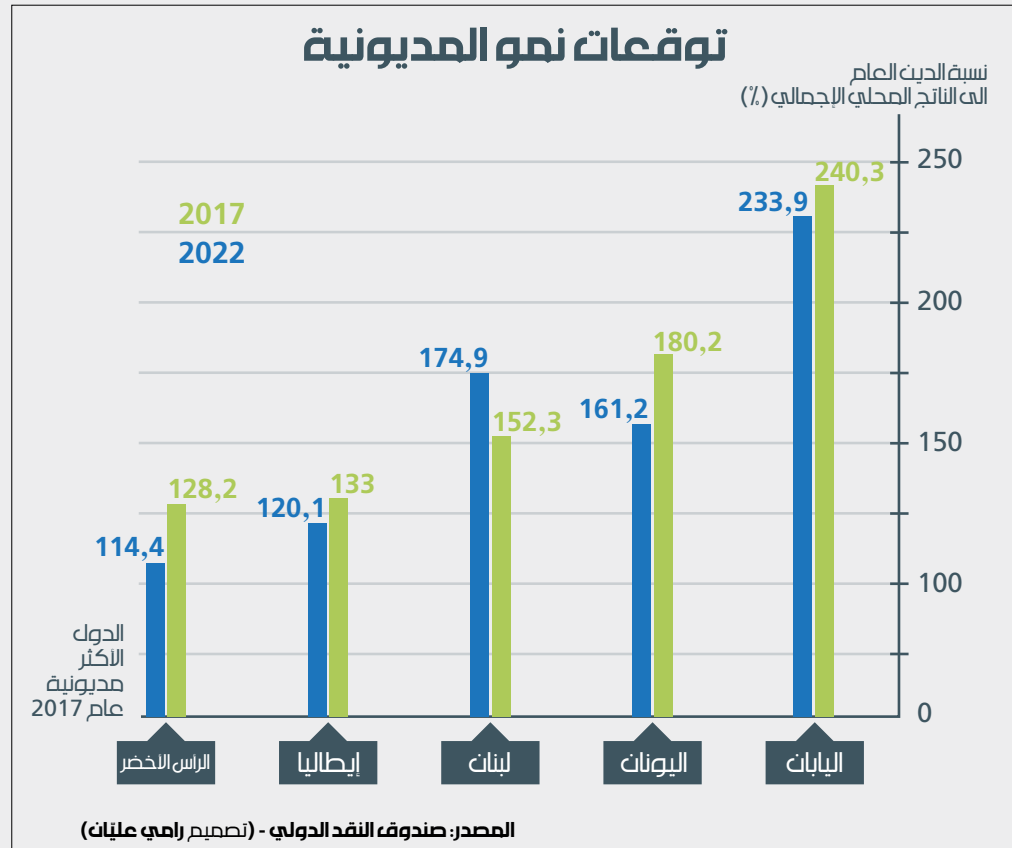
حاول القطاع المصرفي ومصرف لبنان تصوير عملية تكوين المؤونات والالتزام بالمعيار 9 كأحد الأعمال المرتبطة بالمصلحة العامة، والتي تجزّ ببطريقة ما استفادة المصارف من أرباح خيالية من أجل تحقيقها، حتى أصبح التحضير لتطبيق المعيار 9 نفسه قبل أكثر من سنة من موعد تطبيقه واحداً من إنجازات حاكم مصرف لبنان بمعزل عن طريقة تكوين المؤونات وهدفها.

5.6 مليارات دولار كانت أرباح المصارف من الهندسات المالية التي أجراها مصرف لبنان سنة 2016. في إحدى أكبر عمليات نقل الأموال العامة إلى أموال خاصة في تاريخ لبنان الحديث. بعض المصارف حققت في تلك العمليات الاستثنائية والسريعة أرباحاً مجانية تعادل اضعاف الأرباح التشغيلية العادية لسنة كاملة. كانت أبرز التبريرات، التي طرحتها المصارف وحاكم مصرف لبنان وقتها، هي استعمال معظم الأرباح لتكوين المؤونات والتقيّد بمتطلبات المعيار الدولي IFRS9 (أو المعيار 9). الذي بدأ القطاع المصرفي بتطبيقه في مطلع 2018

## تأثير الهندسة المالية على نمو موجودات المصارف



## توقعات نمو المديونية



# ال 5 الكبار

## الأكثر مديونية في العالم

### فيفيان عقيقي

يعرّف صندوق النقد الدولي الدين الحكومي أو العام بأنه الدين المستحق على الحكومة المركزية التي تستمدّ معظم دخلها من سكانها، ما يجعله ديناً غير مباشر على دافعي الضرائب، ووسيلة آمنة للاستثمار عبر شراء السندات الحكومية وتطوير مشاريع البنية التحتية، اللتين تعدّ كلتاهما ذاتي مخاطر متدنية وجاذبة للمستثمرين.

بلغت قيمة الديون الحكومية العالمية حتى الربع الثالث من عام 2017 نحو 63 تريليون دولار، وفق أحدث الإحصاءات الصادرة عن «معهد التمويل الدولي»، في حين بلغ مجمل الديون العالمية (الديون الحكومية والأسر والقطاعات المالية وغير المالية) 233 تريليون، مرتفعاً نحو 16 تريليوناً عن عام 2016، و66 تريليوناً عما كان عليه منذ عقد. ترافق ذلك مع تنامي أصول المصارف، إذ إن أكبر 30 مصرفاً في

تحلّت المديونية العامة في لبنان المرتبة الثالثة عالمياً. على صعيد نسبة هذه المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي يقدرها صندوق النقد الدولي بنحو 152.3%، ولا يسبقه في هذا الترتيب إلا اليابان واليونان وتليه مباشرة إيطاليا والراس الاخضر